

## الكفاءة في الزواج بحث فقهي مقارنة



د/ عبد الفتاح محمود إدريس<sup>(\*)</sup>

صارت الكفاءة في النكاح في زماننا هم كل أسرة لديها ولد ذكر أو أنثى بلغ حد الزواج ، فقد يصطدم الولد بالتقاليد التي تحبذ أن يكون الطرف الآخر من عائلة معينة، أو من أسرة ذات مستوى اجتماعي مرموق ومعروف، أو أن يكون لديه من المال والجاه والمنصب ما يكون قفنا أن تمتد به نسب الأسر الأخرى، وتهزل نحو مصاهرتة، ولقد بات هذا الهم يؤرق بعض المجتمعات الإسلامية التي ترى أن من الأهمية بمكان عند اختيار النسب والصهر، توافر ما يرغب الناس فيه، ولذا فقد صار من المألوف أن نسمع أن فردا من قبيلة أو عائلة معينة لا يكون كفوا لمن يكون في قبيلة أو عائلة أخرى، وهذا فوق تداعياته النفسية التي تصيب كثيرا من الفتيات والفتيان بالإحباط، والشعور بالدونية، فإنه قد يسبب العنوسة التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية منذ زمن، ولذا كان هذا البحث الذي يجلي هذه الجزئية، ويبين موقف الفقه الإسلامي منها، من خلال هذه العجالة الموجزة التي تتحدد بالمطالب الآتية :

(\*) أستاذ ورئيس قسم الفقه المقارن-كلية الشريعة والقانون-جامعة الأزهر- القاهرة .

## المطلب الأول

### حقيقة الكفاءة ومدى اعتبارها

#### معنى الكفاءة في عرف أهل اللغة:

تطلق الكفاءة في عرف أهل اللغة على المماثلة والمساواة، يقال هذا كفاء هذا وكفؤه: أي مثله، يكون هذا في كل شيء، وفلان كفاء فلانة: إذا كان يصلح بعلا لها <sup>(١)</sup>.

#### معنى الكفاءة في عرف الفقهاء:

عرف بعض الفقهاء الكفاءة في باب النكاح فقال: إنها مساواة مخصوصة بين الرجل والمرأة <sup>(٢)</sup>.

#### آراء الفقهاء في مدى اعتبار الكفاءة:

اختلف الفقهاء في مدى اعتبار الكفاءة في النكاح، على مذاهب ثلاثة:

#### المذهب الأول:

يرى من ذهب إليه أن الكفاءة في النكاح شرط للزوم عقده، فيصح العقد بدونها .

روي هذا عن عمر وابن مسعود، وعمر بن عبد العزيز وعبيد بن عمير، وحماد بن أبي سليمان وابن سيرين، وابن عون وهو مذهب جمهور الحنفية، والمعتمد عند المالكية، وإليه ذهب الشافعية، وهو رواية عن أحمد قال بها جمهور أصحابه <sup>(٣)</sup>.

(١) مختار الصحاح ٢٣٩/١، لسان العرب ١٣٩/١ .

(٢) الدر المختار ٣١٧/٢ .

(٣) فتح القدير ٤١٧/٢، البدائع ٣١٧/٢، تبیین الحقائق ١٢٨/٢، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢٤٨/٢،

المهذب ٣٨/٢، مغني المحتاج ١٦٤/٣، إعانة الطالبين ٣٣٠/٣، الملياري: فتح المعين ٣٣٠/٣، المغني

٢٦/٧، الكافي ٣٠/٣، كشف القناع ٧١/٥ .

## المذهب الثاني:

يرى أصحابه أن الكفاءة في النكاح معتبرة لصحة عقده .  
وهو المفتى به عند الحنفية، وإليه ذهب بعض المالكية وهو رواية عن أحمد<sup>(٤)</sup>.

## المذهب الثالث:

يرى من ذهب إليه أن الكفاءة ليست شرط لزوم أو صحة في النكاح، ولا تعتبر في النكاح أصلاً، حيث ينعقد ويصح ويلزم دون اشتراطها فيه .  
وقول الثوري والحسن البصري والكرخي والجصاص<sup>(٥)</sup>.

## أدلة المذهبين:

استدل أصحاب المذهب الأول على أن الكفاءة في النكاح شروط للزوم

عقده، بما يلي:

أولاً: السنة النبوية المطهرة:

- ١- روي جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا تنكحوا النساء إلا من الأكفاء، ولا يزوجهن إلا الأولياء " <sup>(٦)</sup>.
- ٢- حديث علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: " ثلاث لا تؤخر: الصلاة إذا أتت، والجنابة إذا حضرت، والأيم إذا وجدت لها كفناً " <sup>(٧)</sup>.
- ٣- روي عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه

(٤) رد المحتار ٣١٨/٢، حاشية الدسوقي ٢٤٩/٢، المغني ٢٦/٧، الكافي ٣٠/٣ .

(٥) فتح القدير ٤١٧/٢، بدائع الصنائع ٣١٧/٢، رد المحتار ٣١٨/٢، المغني ٢٦/٧ .

(٦) أخرجه البيهقي والدارقطني، وقال الهيثمي: رواه أبو يعلى وفيه مبشر بن عتيك متروك، وقال ابن حجر: إسناده واه، لأن فيه مبشر بن عبيد وهو كذاب ( سنن البيهقي ١٣٣/٧، ٢٤٠، سنن الدارقطني ٣/٢٤٤، التلخيص ٦٢/٢، مجمع الزوائد ٢٧٥/٤ ) .

(٧) أخرجه الترمذي والبيهقي وابن ماجه في سننهم، وأحمد في مسنده، والحاكم، وقال الترمذي: حديث غريب وليس إسناده بمتصل، وقال الحاكم: صحيح غريب . ( سنن الترمذي ٣٨٧/٣، تلخيص الحبير ١٨٦/١، الدراية ١٠٥/١ ) .

- وسلم قال: " تخيروا لنطفكم، وانكحوا الأكفاء، وانكحوا إليهم" <sup>(٨)</sup>.
- ٤- روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " العرب بعضهم أكفاء لبعض، قبيلة بقبيلة، ورجل برجل، والموالي بعضهم أكفاء لبعض، قبيلة بقبيلة، ورجل برجل إلا حائك أو حجام " <sup>(٩)</sup>.
- ٥- روي عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء، ولا يزوجن إلا من الأكفاء " <sup>(١٠)</sup>.
- ٦- روي عن بريدة رضي الله عنه قال: " جاءت فتاة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته، فجعل الأمر إليها، فقالت: قد أجزت ما صنع أبي، ولكن أردت أن تعلم

(٨) أخرجه الحاكم في المستدرک، وقال: صحيح الإسناد وذكر له متابعا وخولف، وأخرجه البيهقي وابن ماجه في سننهم، وقال الكناي: هذا إسناد فيه الحارث بن عمران المدني، قال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي، والحديث الذي رواه لا أصل له، يعني هذا = الحديث، وقال ابن عدي: والضعف على روايته بين، وقال الدارقطني متروك . ( سنن البيهقي ١٣٣/٧، سنن ابن ماجه ٦٣٣/١، مصباح الزجاجة ١١٥/٢، تحفة المحتاج ٣٥٨/٢ ) .

(٩) أخرجه الحاكم في المستدرک، والبيهقي في السنن، وقال البيهقي: هذا منقطع بين شجاع وابن جريج، حيث لم يسم شجاع بعض أصحابه، ورواه عثمان بن عبد الرحمن عن علي بن عروة الدمشقي عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر وهو ضعيف، وروي من وجه آخر عن نافع، وهو أيضا ضعيف بمرة، وقال ابن حجر: في إسناده انقطاع، وقال الشوكاني: في إسناده رجل مجهول، وقال أبو حاتم: إنه كذب لا أصل له، وذكر الحافظ أنه موضوع، ولكن رواه البزار في مسنده من طريق أخرى عن معاذ بن جبل رفعه، وقال الصنعاني: في إسناده راو لم يسم، واستكره أبو حاتم، وله شاهد عند البزار عن معاذ بن جبل بسند منقطع . ( السنن الكبرى ١٣٤/٧، الدراية ٦٣/٢، تلخيص الحبير ١٦٤/٣، الشوكاني: الدراري المضينة ٢٥٥/١، سبل السلام ١٢٨/٣ ) .

(١٠) أخرجه البيهقي والدارقطني في سننهما، وقال الدارقطني: في سنده مبشر بن عبيد متروك الحديث، لا يتابع عليها . ( سنن البيهقي ١٣٣/٧، سنن الدارقطني ٢٤٤/٣ ) .

النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء " (١١).

٧- روي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: " الناس معادن كمعادن الذهب والفضة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام، إذا فقهوا " (١٢).

### وجه الدلالة من الأحاديث:

أفادت الأحاديث أن الكفاءة في الرجال معتبرة في النكاح، وأن تخلفها يفضي إلى فسخ النكاح وبطلانه.

### ثانياً: الأثر:

١- روي عن عمر وعائشة رضي الله عنهما قالا: " لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء " (١٣).

٢- روي عن أبي إسحاق الهمداني قال: " خرج سلمان وجريز في سفر فأقيمت الصلاة، فقال جريز لسلمان: تقدم أنت، قال سلمان: بل أنت تقدم، فإنكم معشر العرب لا يتقدم عليكم في صلاتكم ولا تنكح نساؤكم، إن الله فضلكم علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم "، وفي رواية أخرى عن أوس بن ضميج عن سلمان قال: " ثنتان فضلتونا بها يا معشر العرب: لا ننكح نساءكم ولا نؤمكم " (١٤).

(١١) أخرجه البيهقي والدارقطني والنسائي وابن ماجه في سننهم، قال الكناي: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات . ( سنن البيهقي ١١٨/٧، سنن الدارقطني ٢٣٢/٣، سنن النسائي ٢٨٤/٣، سنن ابن ماجه ٦٠٢/١، مصباح الزجاجه ١٠٢/٢ ) .

(١٢) أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين . ( صحيح البخاري ١٢٨٨/٣، صحيح مسلم ٢٠٣١/٤ ) .

(١٣) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٩٨/٣ .

(١٤) أخرجه البيهقي في سننه مرفوعاً وموقوفاً، وقال فيه: المحفوظ أنه موقوف، ورواية رفعه ضعيفة . ( سنن البيهقي ١٣٤/٧ ) .

**وجه الدلالة منهما:**

أفاد الأثران اعتبار الكفاءة في النكاح، وأنها سبب يدعو إلى منع نكاح من لم يكن كفؤاً للمرأة وأهلها.

**ثالثاً: القياس:**

إن المصالح إنما تنتظم بين المتكافئين عادة لأن الشريعة تأبى أن تكون مستفرشة للخسيس بخلاف جانبها لأن الزوج مستقرش فلا يغيظه دناءة بالحق (١٥).

**استدل أصحاب المذهب الثاني على أن الكفاءة في النكاح شرط**

**لصحة عقده، بما يلي:**

**أولاً: الأثر:**

١- روي عن عمر وعائشة رضي الله عنهما قالاً: " لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء " (١٦).

٢- روي عن أبي إسحاق الهمداني قال: " خرج سلمان وجريير في سفر فأقيمت الصلاة، فقال جريير لسلمان: تقدم أنت، قال سلمان: بل أنت تقدم، فإنكم معشر العرب لا يتقدم عليكم في صلاتكم ولا تتكح نساؤكم، إن الله فضلكم علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم "، وفي رواية أخرى عن أوس بن ضمعج عن سلمان قال: " ثنتان فضلتونا بها يا معشر العرب: لا تتكح نساءكم ولا تؤمكم " (١٧).

(١٥) البحر الرائق ١٣٧/٣ .

(١٦) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٩٨/٣ .

(١٧) أخرجه البيهقي في سننه مرفوعاً وموقوفاً، وقال فيه البيهقي: المحفوظ أنه موقوف، ورواية رفعه

ضعيفة . (سنن البيهقي ١٣٤/٧) .

**وجه الدلالة منهما:**

أفاد الأثران اعتبار الكفاءة في النكاح، وأنها سبب يدعو إلى منع نكاح من لم يكن كفؤاً للمرأة وأهلها.

**ثانياً: القياس:**

١- إن التزويج مع فقد الكفاءة تصرف في حق من يحدث من الأولياء بغير إذنه، فلم يصح كما لو زوجها بغير إذنها<sup>(١٨)</sup>.

٢- إن النكاح من غير الكفاءة تصرف يتضرر به من لم يرض به، فلم يصح كما لو زوج المرأة وليها بغير رضاها<sup>(١٩)</sup>.

استدل أصحاب المذهب الثالث على أن الكفاءة غير معتبرة في النكاح، وأن عقده منعقد صحيح لازم بدونها، بما يلي:  
**أولاً: الكتاب الكريم:**

قال الله تعالى: " إن أكرمكم عند الله أتقاكم " (٢٠).

**وجه الدلالة من الآية:**

لم تجعل الآية الأكرم على الله تعالى ذو الحسب أو النسب أو المال أو العمل أو نحوها من معاني الكفاءة، بل اعتبرت الأكرم هو الأتقى لله تعالى، فدللت على عدم اعتبار الكفاءة في الأمور السابقة في النكاح .

**ثانياً: السنة النبوية المطهرة:**

١- روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى " (٢١).

(١٨) المغني ٢٦/٧ .

(١٩) الكافي ٣٠/٣ .

(٢٠) من الآية ١٣ من سورة الحجرات .

(٢١) أخرجه أحمد في مسنده ورجاله رجال الصحيح . ( مجمع الزوائد ٢٦٦/٣ ) .

## وجه الدلالة منه:

أفاد الحديث أن بين الناس مساواة مطلقة، وهي تقتضي أن يكون بعضهم أكفاء لبعض، دون حاجة إلى اشتراط كفاءة خاصة .

٢- روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فأنكحوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض " (٢٢).

## وجه الدلالة منه:

لم يعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن يتقدم للزواج ليكون أولى بأن ينكح، إلا أن يكون على دين وخلق حسن، ولم يعتبر فيه المعاني التي تعتبر في الكفاءة، فدل على أن الكفاءة ليست شرطاً في النكاح .

٣- فقد زوج النبي صلى الله عليه وسلم بناته من أصحابه، ولا أحد يكافئه .

٤- وزوج النبي صلى الله عليه وسلم مولاه زيد بن حارثة من ابنة عمته زينب بنت جحش الأسدية، وهي ابنة عمته أميمة بنت عبد المطلب " (٢٣).

(٢٢) أخرجه الترمذي وابن ماجه في سننهما، وقال الترمذي: حديث أبي هريرة قد خولف عبد الحميد بن سليمان في هذا الحديث ورواه الليث بن سعد عن بن عجلان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، وقال البخاري: حديث الليث أشبه ولم يعد حديث عبد الحميد محفوظاً . ( سنن الترمذي ٣/٣٩٥، سنن ابن ماجه ١/٦٣٢ ) .

(٢٣) فقد روي عن زينب بنت جحش قالت: " خطبني عدة من قرش، فأرسلت أختي حمنة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أستشير، فقال لها: أين هي ممن يعلمها كتاب ربها وسنة نبيها؟، قالت: ومن هو يا رسول الله؟، قال: زيد بن حارثة، فغضبت حمنة غضباً شديداً وقالت: يا رسول الله تزوج بنت عمك مولاك؟، وجاءتني فأعلمتني فغضبت أشد من غضبها، فأنزل الله تعالى: " وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم "، فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إني أستغفر الله وأطيع الله ورسوله، افعل ما رأيت، فزوجني زيداً .. "، والحديث أخرجه الطبراني وفيه حفص بن سليمان وهو متروك وفيه توثيق لـ ( مجمع الزوائد ٩/٢٤٦ - ٢٤٧ ) .



### وجه الدلالة منهما:

أفاد الحديثان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج بناته ممن دونه في المنزلة، وزوج ابنة عمته ممن هو دونها نسبا، ولو كانت الكفاءة معتبرة ما فعل ذلك، فدل هذا على عدم اعتبارها في النكاح .

٥- روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حجه أبو هند قال: يا بني بياضة أنكحوا أبا هند وأنكحوا إليه " (٢٤).

٦- أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس وهي قرشية، أن تنكح أسامة بن زيد مولاه، فنكحها بأمره " (٢٥).

### وجه الدلالة منهما:

أفاد الحديثان أمر النبي صلى الله عليه وسلم بني بياضة بتزويج أبي هند منهم، وكان حجاما، وأمره فاطمة بنت قيس بالتزوج من أسامة بن زيد مولاه، فلو كانت الكفاءة معتبرة في النكاح لما أمر هؤلاء بتزويج من طلب منهم تزويجه، لأن التزويج من غير كفء غير مأمور به شرعا .

### ثالثا: الأثر:

١- روي عن ابن مسعود أنه قال لأخته: " أنشدك الله أن لا تتزوجي إلا

(٢٤) أخرجه الحاكم في المستدرک، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، والدارقطني وأبو داود في سننیهما . ( المستدرک ١٧٨/٢، صحيح ابن حبان ٣٧٥/٩، سنن الدارقطني ٣٠٠/٣، سنن أبي داود ٢٣٣/٢ ) .

(٢٥) أخرجه مسلم في صحيحه ١١١٤/٢، ولفظه فيه: " عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس: " أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته، فقال: والله ما لك علينا من شيء، فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له، فقال: ليس لك عليه نفقة، فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدى عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده فلا يراك، فإذا حللت فأذنيني، فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطبائي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، أنكحي أسامة بن زيد، فكرهته، ثم قال: أنكحي أسامة، فنكحته فجعل الله فيه خيرا واعتبطت " .

- مسلمًا وإن كان أحمر روميا أو أسود حبشيا " (٢٦).
- ٢- روي أن أخت عبد الرحمن بن عوف وهي هالة كانت تحت بلال، وهو مولى للصديق رضي الله عنه " (٢٧).
- ٣- روي " أن المقداد رضي الله تعالى عنه تزوج ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب، وكانت قرشية والمقداد ليس بقرشي " (٢٨).
- ٤- روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: " إن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة تبنى سالما وأنكحه ابنة أخيه هند ابنة الوليد بن عتبة وهو مولى لامرأة من الأنصار " (٢٩).

### وجه الدلالة منها:

أفادت هذه الآثار أن الصحابة لم يعتبروا الكفاءة فيمن يزوجون من الرجال، ولذا فقد زوجوا المرأة ممن لا يكافئها نسبا وحسبا، فدل هذا على عدم اعتبار الكفاءة في صحة النكاح أو لزومه .

### رابعاً: القياس:

- ١- إن الكفاءة لا تخرج عن كونها حقاً للمرأة أو الأولياء أو لهما، فلم يشترط وجودها كالسلامة من العيوب (٣٠).
- ٢- إن الدماء متساوية في الجنایات، فيقتل الشريف بالوضيع، والعالم بالجاهل، فيقاس عليها عدم الكفاءة في الزواج، فإن كانت الكفاءة غير معتبرة في الجنایات، فلا تكون معتبرة في الزواج بالأولى .
- ٣- وبأن الكفاءة لو كانت معتبرة في الشرع لكان أولى الأبواب بالاعتبار بها

(٢٦) أخرجه سعيد بن منصور في سننه / ١٨٨ .

(٢٧) أخرجه البيهقي في سننه ١٣٧/٧ .

(٢٨) أخرجه الشيخان في صحيحهما . ( صحيح البخاري ١٩٥٧/٥، صحيح مسلم ٨٦٧/٢ ) .

(٢٩) أخرجه البخاري في صحيحه . ( نيل الأوطار : ٦/١٢٨ )

(٣٠) المغني ٢٧/٧ .

باب الدماء؛ لأنه يحتاط فيه ما لا يحتاط في سائر الأبواب، ومع هذا لم تعتبر، حتى يقتل الشريف بالوضيع، فهاهنا أولى، والدليل عليه أنها لم تعتبر في جانب المرأة، فكذا في جانب الزوج (٣١).

### **المناقشة والترجيح:**

والذي أراه راجحاً من هذه المذاهب - بعد استعراض أدلتها - هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول، من أن الكفاءة معتبرة للزوم عقد النكاح، لما استدلوا به على مذهبهم من السنة والمعقول، ولا حجة في آثار الصحابة، لتعارضها، فلا يحتج بها في المسألة، ولأن الأولياء لما كانوا يعيرون بدناءة من يتقدم للزواج من إحدى بناتهم، وعدم كفاءته لهم، فإنه يثبت لهم حق فسخ عقد النكاح إذا تبين لهم بعده أن الزوج غير كفء لهم ولمن اقترن بها، فكان اعتبار الكفاءة للزوم العقد سبيلاً لهم لدفع معرة ما يلحقهم، إن دلس عليهم أو غرر بهم في كفاءة الزوج .

(٣١) فتح القدير ٤١٨/٢، بدائع الصنائع ٣١٧/٢ .

## المطلب الثاني

### المعاني التي تعتبر فيها الكفاءة

اعتبر الفقهاء الكفاءة في النكاح في أمور، لم يتفقوا على اعتبار جميعها، وإنما كان في اعتبارها خلافهم، ومن هذه الأمور: الدين، والنسب، والحرفة، والحرية، والمال، والخلو من العيوب المثبتة للخيار .

### الفرع الأول

#### الكفاءة في الدين

اتفق جمهور الفقهاء ( الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ) على أن الدين أحد المعاني التي تعتبر فيها الكفاءة، والمقصود من الدين: الصلاح والاستقامة على أحكام الدين، وأن يكون بين مريد الزواج ومن يريد زواجها مقارنة في الالتزام بالشريعة الإسلامية، ويرى فريق من الحنفية أن الفاسق المعلن بفسقه لا يكون كفؤا، ويرى المالكية أن المراد بالدين الإسلام مع السلامة من الفسق، ولا تشترط المساواة في الصلاح، ومن ثم فإنه يترتب على فقد الدين ووجود الفسق أن يكون مريد الزواج غير كفء، ومذهب الشافعية أن المعتبر في الكفاءة الدين والصلاح والكف عما لا يحل، فالفاسق وإن كان مستورا ليس كفؤا للعفيفة، ومثل هذا اعتبره الحنابلة، ويرى محمد بن الحسن أن الكفاءة في الدين غير معتبرة في النكاح، لأنها من أمور الآخرة، والكفاءة من أحكام الدنيا، فلا يقدح فيها الفسق إلا إذا كان فاحشا (٣٢).

ومما يدل لاعتبار الدين في الكفاءة، ما يلي:

أولاً: الكتاب الكريم:

قال الله تعالى: " أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون " (٣٣).

وجه الدلالة منها:

أفادت الآية الكريمة عدم استواء المتدين مع غيره، ولذا كانت الكفاءة في الدين معتبرة، حتى لا يجوز للفاسق أن يتزوج من غير الفاسقة .

ثانياً: المعقول:

إن الفاسق مردول مردود الشهادة غير مأمون على النفس والمال، مسلوب الولاية، ناقص عند الله وعند خلقه، قليل الحظ في الدنيا والآخرة، فلا يجوز أن يكون كفواً لعفيفة ولا مساوياً لها، لكن يكون كفواً لمثله (٣٤).

الفرع الثاني

الكفاءة في النسب

يقصد بالنسب: صلة الإنسان بأصوله، وأما الحسب: فهو الصفات الحميدة التي يتصف بها أصول المرء أو ما يعد من مفاخرهم: كالعلم والشجاعة والجود والتقوى، ووجود النسب لا يستلزم الحسب، ولكن وجود الحسب يستلزمه، والمقصود من النسب أن يكون مريد الزواج معلوم الأب .

اختلف الفقهاء في اعتبار الكفاءة في النسب على مذهبين:

**المذهب الأول:**

يري أصحابه أن النسب معتبر في الكفاءة .

(٣٣) الآية ١٨ من سورة السجدة .

(٣٤) المغني ٢٨/٧ .

وهو ما ذهب إليه الحنفية والشافعية والحنابلة<sup>(٣٥)</sup>.

### المذهب الثاني:

يرى من ذهب إليه عدم اعتبار الكفاءة في النسب .

وقد قال به سفيان الثوري وهو مذهب المالكية<sup>(٣٦)</sup>.

ومما استدل به الجمهور على اعتبار الكفاءة في النسب، ما يلي:

### أولاً: السنة النبوية المطهرة:

روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " قرئ بعضكم أكفاء لبعض، والعرب بعضهم أكفاء لبعض قبيلة قبيلة ورجل برجل، والموالي بعضهم أكفاء لبعض قبيلة قبيلة ورجل برجل إلا حائك أو حجام " .

### وجه الدلالة منه:

أفاد الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين من يعدون أكفاء لبعض من العرب وغيرهم، وأن من يمتهن مهنا قد يعير الناس بها ليسوا أكفاء لمن كان أعلى منهم فيها .

### ثانياً: الأثر:

١- روي عن عمر رضي الله عنه قال: " لأمنع فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء، فقليل له: وما الأكفاء؟، قال: الأحساب " .

-٢-

وي عن أبي إسحاق الهمداني قال: " خرج سلمان وجريز في سفر فأقيمت الصلاة، فقال جريز لسلمان: تقدم أنت، قال سلمان: بل أنت تقدم، فإنكم معشر العرب لا يتقدم عليكم في صلاتكم ولا تتكح نساؤكم، إن الله فضلكم علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم "، وفي رواية أخرى عن أوس بن ضمجع عن

(٣٥) بدائع الصنائع ٣/٣١٩، العناية ٢/٤١٩، المذهب ٢/٣٩، نهاية المحتاج ٦/٢٥٢، المغني ٧/٢٨، مطالب

أولي النهي ٨٥/٥ .

(٣٦) المدونة الكبرى ٣/١٦٣، جواهر الإكليل ١/٤٨٣، المغني ٧/٢٨ .

سلمان قال: " ثنتان فضليتمونا بها يا معشر العرب: لا تتكح نساءكم ولا تؤمكم وجه الدلالة منهما:

أفاد الأثران أن الحسب معتبر في الكفاءة، وأن من لم يكن ذا حسب فلا يكون كفؤا لمن كانت حسبية نسبية .

**ثالثا: المعقول:**

إن العرب يعدون الكفاءة في النسب، ويأنفون من نكاح الموالى ويرون ذلك نقصا وعارا (٣٧).

**ومما استدل به على عدم اعتبار الكفاءة في النسب، ما يلي:**

**أولا: الكتاب الكريم:**

قال تعالى: " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " .

**ثانيا: السنة النبوية المطهرة:**

روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى " .

**وجه الدلالة منهما:**

أفاد النصان أنه لا يفضل أحد أحدا بالنسب أو بغيره، وإنما يتفاضل الناس بالتقوى، فدلا على عدم اعتبار الكفاءة في النسب .

**المناقشة والترجيح:**

والذي أراه راجحا من المذهبين - بعد الوقوف على أدلتهم - هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول، من اشتراط الكفاءة في النسب، لما استدلوا به على مذهبهم، ولأن أهل الزوجة يعيرون بمن دونهم فيها ويتضررون إن صاهرهم من دونهم في النسب، وقد نهى الشارع عما فيه ضرر، فقد روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

" لا ضرر ولا ضرار " (٣٨).

### الفرع الثالث

#### الكفاءة في الحرفة

**المقصود بالحرفة:** ما يطلب به الرزق من الصنائع وغيرها، والحرفة الدنيئة ما دلت ملابستها على انحطاط المروءة وسقوط النفس، والمراد باعتبار الكفاءة فيها: أن تكون حرفة الزوج أو أهله مساوية أو مقاربة لحرفة الزوجة أو أهلها، فلا يكون صاحب حرفة دنيئة إذا كان من يريد الزواج بها وأهلها لا يمتنعون ذلك .

وقد اختلف الفقهاء في اعتبارها على مذهبين:

#### المذهب الأول:

يرى أصحابه أن الكفاءة معتبرة في الحرفة .  
وهو ما ذهب إليه جمهور الحنفية والمفتي به في المذهب، وإليه ذهب والشافعية، وهو الرواية المعتمدة عن أحمد هي ما عليه ظاهر مذهبه (٣٩).

#### المذهب الثاني:

يرى من ذهب إليه عدم اعتبار الكفاءة في الحرفة.  
وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف وإليه ذهب المالكية، وهو رواية عن أحمد (٤٠).

#### أدلة المذهبين:

(٣٨) أخرجه الحاكم في المستدرک، وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه، وأخرجه الشافعي في

مسنده، والبيهقي والدارقطني وابن ماجة في سننهم . ( المستدرک ٦٦/٢، مسند الشافعي ١/٢٢٤، سنن

البيهقي ١٥٧/٦، سنن الدارقطني ٧٧/٣، سنن ابن ماجة ٧٨٤/٢ ) .

(٣٩) المبسوط ٢٤٠/٥ - ٢٥، بدائع الصنائع ٣١٩/٢، نهاية المحتاج ٢٥١/٦، مغني المحتاج ١٦٥/٣، المغني

٢٩/٧، مطالب أولي النهى ٨٥/٥ .

(٤٠) الاختيار ٩٩/٣، بدائع الصنائع ٣٢٠/٢، جواهر الإكليل ٤٨٣/١، المغني ٢٩/٧ .



استدل أصحاب المذهب الأول على أن الكفاءة معتبرة في الحرفة، بما يلي:  
**أولاً: الكتاب الكريم:**

قال الله تعالى: " والله فضل بعضكم على بعض في الرزق " (٤١).

**وجه الدلالة منها:**

أفادت الآية أن الله فضل بعض الناس على بعض في سبب الرزق، فبعضهم يصل إليه بعر وراحة، وبعضهم يصل إليه بذل ومشقة، ومقتضاه أن من يصل إلى الرزق بذل ومشقة لا يكافئ من يصل إليه بعر وراحة  
**ثانياً: السنة النبوية المطهرة:**

روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " العرب بعضهم أكفاء لبعض، قبيلة بقبيلة، ورجل برجل، والموالي بعضهم أكفاء لبعض، قبيلة بقبيلة، ورجل برجل إلا حائك أو حجام " .  
**وجه الدلالة منه:**

أفاد الحديث أن الكفاءة في الحرفة معتبرة في النكاح، وأن من يمتنون الحرف الدينية ليسوا أكفاء لمن لا يمتنها، فدل الحديث على اعتبار الكفاءة في الحرفة .

**ثالثاً: القياس:**

إن دناءة الحرفة نقص في عرف الناس، فأشبهه نقص النسب (٤٢).

**رابعاً: المعقول:**

إن الناس يتفاخرون بشرف الحرف ويتعبرون بدناءتها (٤٣).

استدل أصحاب المذهب الثاني على عدم اعتبار الكفاءة في الحرفة، بما يلي:  
**أولاً: القياس:**

(٤١) من الآية ٧١ من سورة النحل .

(٤٢) المغني ٢٩/٧ .

(٤٣) المصدر السابق .

إن دناءة الحرفة ليست بنقص في الدين وليست ملازمة لصاحبها، فأشبهت الضعف والمرض، قال بعضهم: ألا إنما التقوى هي العز والكرم، وحبك للدنيا هو الذل والسقم، وليس على عبد تقي نقیصة، إذا حقق التقوى وإن حاك أو حجم (٤٤).

### ثانياً: المعقول:

إن الحرفة ليست وصفا لازما لكل صاحب حرفة، فإنه يمكنه الانتقال والتحول عن الحرفة الخسيسة إلى النفيسة منها، أو العكس (٤٥).

### المناقشة والترجيح:

والذي أراه راجحا من المذهبين - بعد الوقوف على أدلتها - هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول، من اعتبار الكفاءة في الحرفة، لما استدلوا به على مذهبهم، ولأن من الحرف ما يعير أصحابها بها، وأولى بأن يعير بها من قبل مصاهرته إن كان أعلى منه حرفة، وذلك ضرر منه الشارع .

### الفرع الرابع

### الكفاءة في المال

**المراد بالكفاءة في المال واليسار:** قدرة الرجل على مهر المرأة وإنفاقه عليها، وليس المقصود منه الغنى والثراء، ولذا فلا يكون المعسر كفئاً للموسرة .

وقد اختلف الفقهاء في اعتبار الكفاءة في المال واليسار، على مذهبين:

### المذهب الأول:

يرى أصحابه أن الكفاءة معتبرة في المال واليسار .

(٤٤) المصدر السابق .

(٤٥) المصدر السابق .

وهو ما ذهب إليه الحنفية، وبعض الشافعية وهو رواية عن أحمد هي ما عليه المذهب <sup>(٤٦)</sup>.

### المذهب الثاني:

يرى من ذهب إليه عدم اعتبار الكفاءة في المال واليسار . وهو مذهب المالكية، والأصح من مذهب الشافعية ورواية عن أحمد <sup>(٤٧)</sup>.

### أدلة المذهبين:

استدل أصحاب المذهب الأول الذين اعتبروا الكفاءة في المال، بما يلي:

#### أولاً: السنة النبوية المطهرة:

١- روي عن سمرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " الحسب المال " <sup>(٤٨)</sup>.

٢- روي أبو سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس قالت: " أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته، فقال: والله ما لك علينا من شيء، فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له، فقال: ليس لك عليه نفقة، فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدى عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده فلا يراك، فإذا حللت فأذنيني، فلما حللت ذكرت له أن

(٤٦) الهداية وفتح القدير والعناية ٤٢٣/٢، بدائع الصنائع ٣١٩/٢، روضة الطالبين ٨٢/٧، حاشية قليوبي ٢٣٦/٣، المغني ٢٩/٧، مطالب أولي النهى ٨٦/٥ .

(٤٧) مواهب الجليل ٤٦٠/٣، روضة الطالبين ٨٢/٧، المغني ٢٩/٧ .

(٤٨) أخرجه الحاكم في المستدرک، وقال: صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، وأخرجه البيهقي والترمذي والدارقطني وابن ماجة في سننهم، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث سلام بن أبي مطيع . ( المستدرک ١٧٧/٢، سنن البيهقي ١٣٥/٧، سنن الترمذي ٣٩٠/٥، سنن الدارقطني ٣٠٢/٣، سنن ابن ماجة ١٤١٠/٢ ) .

معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، أنكحي أسامة بن زيد، فكرهته، ثم قال: أنكحي أسامة، فنكحته فجعل الله فيه خيرا واغتبطت " (٤٩).

### وجه الدلالة منهما:

أفاد الحديثان أن المال مما عول عليه النبي صلى الله عليه وسلم في الزواج، ولذا منع فاطمة بنت قيس من قبول معاوية زوجا لها لقلة ماله، مما يقتضي عدم قدرته على الإنفاق عليها .

### ثانيا: القياس:

١- إن المرأة الموسرة تتضرر بإعسار زوجها، لإخلاله بنفقتها ومؤنة أولاده، ولهذا ملكت فسخ النكاح بإعساره بالنفقة، فكذا إذا كان هذا الإعسار مقارنا لعقد نكاحها .

٢- إن عدم اليسار نقص في عرف الناس يتفاضلون فيه كتفاضلهم في النسب، وأبلغ قال نبيه بن الحجاج السهمي: سألتاني الطلاق أن رأتاني قل مالي قد جئتماني بنكر، ويكأن من له نشب محبب ومن يفتقر يعيش عيش ضر (٥٠).

٣- إن للنكاح تعلقا بالمهر والنفقة تعلقا لازما، فإنه لا يجوز بدون المهر، والنفقة لازمة، ولا تعلق له بالنسب والحرية، فلما اعتبرت الكفاءة ثمة، فلأن تعتبر ههنا أولى (٥١).

### رابعا: المعقول:

إن الناس يتفاخرون بالمال أكثر من تفاخرهم بالنسب، بل إن أحساب الناس بينهم في هذه الدنيا هي هذا المال (٥٢).

(٤٩) أخرجه مسلم في صحيحه ١١١٤/٢ .

(٥٠) المغني ٢٩/٧ .

(٥١) بدائع الصنائع ٣١٩/٢ .

استدل أصحاب المذهب الثاني على عدم اعتبار الكفاءة في المال واليسار، بما يلي:  
أولاً: القياس:

إن الفقر ليس أمراً لازماً، فأشبهه العافية من المرض (٥٣).

**ثانياً: المعقول:**

١- إن المال ظل زائل، وحال حائل، ومال مائل، ولا يفتخر به أهل المروءات والبصائر (٥٤).

٢- إن الفقر شرف في الدين، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: " اللهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً .

**المناقشة والترجيح:**

والذي أراه راجحاً من المذهبين - بعد الوقوف على أدلتهم - ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول، من اعتبار الكفاءة في المال واليسار، لما استدلوا به على مذهبهم، ولأن اقتران المرأة بمن كان دونها في المال واليسار يُعير به وأهلها، فضلاً عما يفضي إليه عدم كفاءته لها من جهة المال واليسار، من عدم قدرته على الإنفاق عليها، وطلبه منها ما ينفق منه عليها، فيذهب المعنى الذي كانت من أجله القوامة، فضلاً عن تضررها من عدم كفاءته لها ولأهلها في المال، وذلك ممنوع في شرع الله تعالى .

**الفرع الخامس**

**الكفاءة في الخلو من العيوب**

اختلف الفقهاء في مدى اعتبار الخلو من العيوب التي تثبت الخيار للمرأة من الكفاءة المشترطة في النكاح، ولهم فيه مذهبان:

(٥٢) المغني ٢٩/٧ .

(٥٣) المغني ٢٩/٧ .

(٥٤) المغني ٢٩/٧ .

### المذهب الأول:

يرى أصحابه أن الخلو من العيوب الموجبة لخيار الفسخ معتبرة في الكفاءة .  
وهو ما ذهب إليه المالكية والشافعية وبعض الحنابلة<sup>(٥٥)</sup>.

### المذهب الثاني:

يرى من ذهب إليه عدم اعتبار الخلو من العيوب الموجبة لخيار الفسخ في الكفاءة .

وهو ما ذهب إليه الحنفية وجمهور الحنابلة<sup>(٥٦)</sup>.

### أدلة المذهبين:

استدل أصحاب المذهب الأول على اعتبار الخلو من العيوب الموجبة لفسخ  
النكاح من معاني الكفاءة، بما يلي:

#### المعقول:

إن النفس تعاف صعبة من به عيب من العيوب الموجبة لفسخ النكاح،  
ويختل بوجود هذه العيوب مقصود النكاح .

استدل أصحاب المذهب الثاني على عدم اعتبار الخلو من العيوب في الكفاءة،  
بما يلي:

#### المعقول:

إن هذه العيوب لا يبطل النكاح بعدمها، ولكنها تثبت الخيار للمرأة دون  
الأولياء، لأن ضررها يختص بها، ولوليها منعها من نكاح من به هذه العيوب<sup>(٥٧)</sup>.

(٥٥) الشرح الكبير ٢/٢٤٩، مواهب الجليل ٣/٤٦٠، نهاية المحتاج ٦/٢٥١، مغني المحتاج ٣/١٦٥، المغني  
٢٩/٧، مطالب أولي النهى ٥/٨٦ .

(٥٦) رد المحتار ٢/٣٢٤، المغني ٧/٢٩، مطالب أولي النهى ٥/٨٦ .

(٥٧) المغني ٧/٢٩ .

## المنافشة والترجيح:

والراجح من المذهبين - بعد الوقوف على أدلتهم - هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول، من اعتبار الكفاءة في الخلو من العيوب الموجبة لفسخ عقد النكاح، لما وجهوا به مذهبهم، ولأن وجود هذه العيوب تخل بالمقصود من النكاح، وهو دوام العشرة بين الزوجين، ولذا فقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: " تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بني غفار، فلما أدخلت رأى بكشحها وضحا، فردها إلى أهلها وقال: دلستم علي " (٥٨)، مما يدل على أن العيوب المنفرة سبب لفسخ النكاح، فاعتبرت الكفاءة في الخلو منها .

(٥٨) أخرجه البيهقي في سننه وأبو نعيم في الحلية، وقال ابن حجر: في سننه جميل بن زيد، وفيه اضطراب كثير، وأخرج نحوه الحاكم في المستدرك من حديث كعب بن عجرة . ( سنن البيهقي ٢١٣/٧، تلخيص الحبير ١٧٧/٣، المستدرك ٣٦/٤ ) .

### المطلب الثالث

من تعتبر في حقه الكفاءة

وصاحب الحق فيها وقت اعتبارها

الكفاءة تعتبر في مريد الزواج، فيلزم أن يكون كفؤاً للمرأة وأوليائها، لأنهم يعيرون به إن كان دونهم في معانيها، وأصحاب الحق في الكفاءة هم: المرأة التي يراد الزواج بها، وكل واحد من أوليائها، لأن للمرأة الحق في أن تصون نفسها عن ذل الاستفراش لمن لا يساويها في خصال الكفاءة، فكان لها حق فيها، أما الأولياء فإنهم يتفاخرون بعلو نسب من يصاهرهم، ويتعيرون بدناءة نسبه، فيتضررون بذلك، فكان لهم أن يدفعوا الضرر عن أنفسهم، بالاعتراض على نكاح من لا تتوافر فيه خصال الكفاءة، فاقترضى ذلك تقرير الحق لهم في الكفاءة .

فإذا قلنا باشتراطها فإنما يعتبر وجودها حال العقد، فإن عدمت بعده لم يبطل النكاح، لأن شروط النكاح إنما تعتبر لدى العقد، وإن كانت معدومة حال العقد فالنكاح فاسد حكمه حكم سائر العقود الفاسدة<sup>(٥٩)</sup>.

(٥٩) الدر المختار ورد المختار ٣/٣١٧، الاختيار ٣/١٠٠، مواهب الجليل ٣/٤٦٠، روضة الطالبين ٧/٨٤،

أسنى المطالب ٣/١٣٩، المغني ٧/٢٧ .



**ثبت بأهم مصادر البحث**

**أولاً: القرآن الكريم.**

**ثانياً: كتب التفسير وأحكام القرآن:**

- ١- أحكام القرآن: أحمد بن علي الرازي الجصاص، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢- أحكام القرآن: محمد بن عبد الله (ابن العربي)، دار الجيل، بيروت.
- ٣- الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي، دار الشعب، القاهرة.

**ثالثاً: كتب الحديث والآثار وشروحهما:**

- ١- تحفة المحتاج: عمر بن علي بن أحمد الوادياشي الأندلسي، دار حراء، مكة المكرمة.
- ٢- تلخيص الحبير: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المدينة المنورة، نشر ١٣٨٤ هـ.
- ٣- التمهيد: يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، وزارة الأوقاف المغربية.
- ٤- الدراري المضيئة: محمد بن علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت.
- ٥- الدراية في تخريج أحاديث الهداية: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.
- ٦- سبل السلام: محمد بن إسماعيل الصنعاني، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة.
- ٧- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة السلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٨- سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني، دار المعرفة، بيروت.

- ٩- سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٠- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، المكتبة العصرية، بيروت.
- ١١- السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.
- ١٢- سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، دار الفكر العربي، بيروت.
- ١٣- سنن النسائي: أحمد بن شعيب بن بحر النسائي، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- ١٤- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت.
- ١٥- صحيح ابن حبان: محمد بن أحمد بن حبان التميمي البستي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٦- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٧- فتح الباري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية، القاهرة.
- ١٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، القاهرة.
- ١٩- المستدرك علي الصحيحين: محمد عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٠- مسند أحمد بن حنبل الشيباني، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.

- ٢١- مصباح الزجاجة: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، دار العربية، بيروت.
  - ٢٢- المصنف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المكتب الإسلامي، بيروت.
  - ٢٣- المصنف: عبد الله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي، مكتبة الرشد، الرياض.
  - ٢٤- نصب الراية: نصب الراية: عبد الله بن يوسف الزيلعي، دار الحديث، القاهرة.
  - ٢٥- نيل الأوطار: محمد بن علي الشوكاني، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- رابعاً: كتب الفقه:**
- أ- كتب الفقه الحنفي:**
- ١- الاختيار لتعليل المختار: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، دار المعرفة، بيروت.
  - ٢- البحر الرائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم، دار المعرفة، بيروت.
  - ٣- بدائع الصنائع: علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت.
  - ٤- تبیین الحقائق: عبد الله بن يوسف الزيلعي، وحاشية أحمد بن محمد بن أحمد الشلبي عليه، الطبعة الأولى ١٣١٣هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق.
  - ٥- حاشية الطحطاوي: أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة.
  - ٦- الدر المختار: شرح تنوير الأبصار: محمد علاء الدين الحصكفي، وحاشيته رد المحتار: محمد أمين بن عابدين، دار الفكر، بيروت.
  - ٧- المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة، بيروت.

٨- الهداية: برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، وشروحها: فتح القدير: محمد بن عبد الواحد السيواسي (ابن الهمام)، وتكملة فتح القدير: نتائج الأفكار: شمس الدين أحمد بن قودر (قاضي زادة)، والعناية: محمد بن محمود البابرقي، والخوارزمي: الكفاية علي الهداية، وحاشية سعدي جلبي علي العناية، دار الفكر، بيروت

**ب- كتب الفقه المالكي:**

١- بداية المجتهد: محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، دار الفكر، بيروت

٢- بلغة السالك لأقرب المسالك: أحمد بن محمد الصاوي، دار الفكر، بيروت.

٣- التاج والإكليل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري (المواق)، دار الفكر، بيروت.

٤- جواهر الإكليل: صالح عبد السميع الآبي، دار الفكر، بيروت.

٥- حاشية الدسوقي: محمد بن عرفة الدسوقي، علي الشرح الكبير: أحمد بن محمد الدردير، دار الفكر، بيروت.

٦- شرح الخرشي: محمد بن عبد الله الخرشي، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة.

٧- شرح الزرقاني علي خليل: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الفكر، بيروت.

٨- الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، وحاشية الدسوقي علي الشرح الكبير للدردير: محمد بن عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت.

٩- شرح منح الجليل: محمد بن أحمد بن محمد عليش، مكتبة النجاح، ليبيا.

- ١٠- الفواكه الدواني: أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي، دار الفكر، بيروت.
- ١١- القوانين الفقهية: محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، دار القلم، بيروت.
- ١٢- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٣- كفاية الطالب الرباني: أبو الحسن المنوفي، وحاشية العدوي عليه: علي الصعدي العدوي، دار الفكر، بيروت.
- ١٤- مواهب الجليل: محمد بن عبد الرحمن المغربي (الخطاب)، دار الفكر، بيروت.
- ج- كتب الفقه الشافعي:**
  - ١- إغانة الطالبين: السيد البكري بن السيد محمد شطا الدمياطي، دار الفكر، بيروت.
  - ٢- الإقناع: محمد بن أحمد الشربيني الخطيب، دار الفكر، بيروت.
  - ٣- التنبيه: إبراهيم بن علي الفيروز آبادي الشيرازي، عالم الكتب، بيروت.
  - ٤- حاشية البجيرمي: سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.
  - ٥- روضة الطالبين: يحيى بن شرف بن مري النووي، المكتب الإسلامي، بيروت.
  - ٦- زاد المحتاج: عبد الله بن حسن الكوهجي، إدارة إحياء التراث، الدوحة، قطر.
  - ٧- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار: أبو بكر بن محمد الحسيني الحصني، مطابع قطر الوطنية.
  - ٨- مغني المحتاج: محمد بن أحمد الشربيني الخطيب، دار الفكر، بيروت.

٩- المذهب: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي، دار الفكر، بيروت.

١٠- نهاية المحتاج إلي شرح المنهاج: محمد بن أحمد بن حمزة الرملي، وحاشيتا أبي الضياء علي بن علي الشبراملسي علي الشرح المذكور. مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة.

**د- كتب الفقه الحنبلي:**

١- الإنصاف: علي بن سليمان المرداوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.  
٢- الروض المربع: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.  
٣- شرح منتهي الإرادات: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار الفكر، بيروت.

٤- فتاوي ابن تيمية: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني، مكتبة ابن تيمية، الرياض.

٥- الكافي: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المكتب الإسلامي، بيروت.  
٦- كشف القناع: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار الفكر، بيروت.  
٧- المبدع: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح، المكتب الإسلامي، بيروت.

٨- مطالب أولي النهي: مصطفى السيوطي الرحباني، المكتب الإسلامي، دمشق.

٩- المغني: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت.

هـ- كتب الفقه الظاهري:

١- المحلي: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

خامسا: كتب اللغة والمصطلحات الشرعية:

١- القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي، دار الفكر، بيروت.

٢- لسان العرب: محمد بن جلال الدين (ابن منظور الإفريقي)، دار صادر، بيروت.

٣- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة .

